

## مشروع (كاسا 1000) وتأثيراته على أفغانستان والمنطقة



تم وضع مخطط لمشروع (كاسا 1000) عام 2005 من قبل مؤتمر التعاون الإقليمي ووقعه ممثلو دول قرغيزستان وطاجكستان وباكستان وأفغانستان. تم بدء العمل رسمياً على المشروع في أفغانستان في السادس من شهر فبراير العام الحالي بتدشين الرئيس الأفغاني محمد أشرف غني وحضور سفير باكستان زاهد نصر الله خان وسفير طاجكستان شرف الدين إمام. كيف ولم بدأ المشروع؟ وما هي تأثيراته على المنطقة وأفغانستان؟ وكيف يمكن تقييم نتائج المشروع؟ أسئلة نسعى للإجابة عنها في هذا المقال.

## مشروع (كاسا 1000) والحاجة إليه

منذ فترة وجود الاتحاد السوفييتي تم تعيين دولتي قرغيزستان وطاجكستان بأنهما واقعتان في الجزء العلوي، وتعيين دول تركمنستان وأوزبكستان وكزاخستان بأنها واقعة في الجزء السفلي.<sup>1</sup> دول الجزء العلوي كانت تولد الطاقة الكهربائية من خلال التيار المائي في حين أن دول الجزء السفلي كانت تولد الطاقة الكهربائية بإحراق الوقود حيث إنها غنية بمصادره. الجزء العلوي كان يمد الجزء السفلي بالكهرباء في الصيف، كما أن الجزء السفلي كان يمد الجزء العلوي بالكهرباء في الشتاء بمقدار 25413 جيجا واط من الطاقة تقريبا، وكانت تنقل الطاقة عبر نظام آسيا الوسطى للطاقة (CAPS) للدول الخمسة المذكورة أعلاه. إلا أن تفكك الاتحاد السوفييتي تسبب في توقف هذا النقل. في عام 2003م امتنعت تركمنستان من التعاون في هذا الصدد. وقد نزل مقدار الطاقة المنقولة في عام 2000م من 25 جيجا واط إلى نحو 7803 جيجا واط، ثم نزل المعدل المنقول في عام 2005م إلى 6319 جيجا واط، ونزل عام 2008م عن مقدار 25 جيجا واط إلى نحو 6319 جيجا واط، وأخيرا بلغ نحو 3712 جيجا واط.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> <https://eurasianet.org/upstream-downstream-the-difficulties-of-central-asias-water-and-energy-swaps>

<sup>2</sup> <https://www.csis.org/events/tutap-interconnection-concept-and-casa-1000>

كما هو معلوم فإن جميع دول العالم تحتاج إلى الطاقة الكهربائية لأجل استغلالها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبقية القطاعات.

من جانب آخر فإن التلوث يُعد من التحديات الكبرى على مستوى العالم. تؤكد قيادات الدول على مستوى العالم على الحد أو التقليل من استخدام المواد التي لها عادم مُلوّث، ولذا تسعى معظم الدول لتوليد الطاقة الكهربائية باستخدام المصادر المائية. توليد الطاقة الكهربائية باستخدام مصادر المياه بديل مناسب عن توليد الكهرباء باستخدام ما يلوّث البيئة من محروقات، كما أنه في نفس الوقت يوفر مصدر دخل مهم للدول.

دولتا قرغيزستان وطاجكستان الواقعتان في آسيا الوسطى من جملة الدول التي بها مصادر مياه غنية، ومناسبة لتوليد الطاقة الكهربائية. هذه الدول في الصيف تملك طاقة كهربائية فائضة عن احتياجها في موسم الصيف. من جانب آخر فإن باكستان تحتاج في موسم الصيف إلى استيراد نحو 5000 جيجا واط من الطاقة الكهربائية، وتواجه صعوبات كبيرة في هذا الصدد، ويعاني سكان هذا البلد من انقطاع الكهرباء يوميا مدة 10 إلى 20 ساعة. ولذا فإن باكستان عازمة على استيراد الطاقة الكهربائية خلال الصيف من دولتي قرغيزستان وطاجكستان بمسار مُمدد عبر أفغانستان.<sup>3</sup>

### تأثيرات المشروع على أفغانستان والمنطقة

الطاقة الاستيعابية للمشروع تصل إلى 50 كيلوا واط. يبلغ طول المسار في دولتي قرغيزستان وطاجكستان مسافة 477 كيلوا متر، ويدخل إلى أفغانستان من بوابة شيرخان بندر الحدودية، ويمر بولايات كندوز وبغلان وبنجشير وكابيسا وكابل ولغمان ونجرهار في مسافة تبلغ 570 كيلومتر، وتدخل إلى منطقة نوخار الباكستانية عبر بوابتها الحدودية المسماة بطور خم.

تم تقدير تكلفة المشروع بنحو 1.2 مليار دولار. المبلغ المخصص لتنفيذ المشروع داخل أفغانستان يبلغ 404 مليون دولار، وقد تكفل البنك الدولي بنسبة 80% من هذا المبلغ وتكفلت الحكومة الأفغانية بالنسبة المتبقية من الميزانية. يتم تمويل عملية تمديد الأسلاك من مدينة بلخمري إلى كابل من قبل بنك آسيا التنموي، ويُقدر أن تحصل أفغانستان على مبلغ 1.25 ستم لنقل كل كيلوا واط في الساعة، مما سيوفر دخلا سنويا يبلغ حوالي 45 مليون دولار.

تمر أعمدة مشروع "كاسا 1000" من أراض حكومية غير حكومية وتشكل نسبة الأراضي الحكومية منها 68%، وتُنشأ مراكز للطاقة في ثلاث ولايات وهي كندوز وبنجشير وجلال آباد. يعمل في كل مركز 70 شخصا، 10 منهم أجانب و50 هم من العاملين الأفغان، كما يعمل 10 موظفين أمنيين. وفي كل جزء سيعمل - وفق العدد المقدر - 125 شخصا، يُشكل التقنيون منهم نسبة (20 إلى 30%)، وبقيتهم عمال غير تقنيين.

في الدراسة الأولية للمشروع تم العمل على مقترح تمديد الأسلاك إلى باكستان عبر بدخشان وتحديد عبور منطقة واخان حيث إن هذا الطريق يختصر الكثير من المسافة. إلا أنه تم اختيار الطريق الثاني (الطريق الثاني الذي يمر بكندوز ثم من نجرهار وذلك لكون طرق هذه المحافظات معبدة مما يُسهل عملية تمديد الأسلاك كما أن العوامل الجوية القارسة

<sup>3</sup> پورتنی لینک

تقل في هذا المسار، ويمر المسار بمناطق تقطنها عرقيات الطاجيك، والأوزبك، والهزاره، والبشتون، وجميعهم ينتفعون بالطاقة المنقولة عبره.

تم توقيع اتفاقيات عمل لإتجاز بعض الأعمال المتعلقة بالمشروع مع شركتين هندية هما: شركة KPTL وشركة M/s 4.KEC international Limited, India

مشروع كاسا 1000 يُعد مشروعاً نافعا ومفيدا للتنمية الاقتصادية الشاملة في دول آسيا الوسطى. كما أن المشروع سيرفع دخل دولتي طاجكستان وقرغيزستان حيث تمر هاتان الدولتان بفقر نسبي. تلعب أفغانستان دور جسر بين دول وسط آسيا وشرق آسيا، وقد فتح ذلك السبيل أمام أفغانستان لتشارك في المشاريع التنموية الإقليمية الأخرى. تم تخصيص مبلغ عشرة ملايين دولار لمشروع "كاسا 1000" مما يُتيح الحفاظ على أمن المشروع كما أن تنفيذه سيساعد على تحسين الوضع الأمني في أفغانستان إلى حد ما.

### مستقبل المشروع

مع أن هناك تحديات تواجه المشروع، إلا أن مشروع "كاسا 1000" سيكون له دور كبير في التنمية الاقتصادية لدول المنطقة كما أنه يساعد على تحسين الوضع الأمني الإقليمي. أكبر خطر يهدد المشروع هو تدهور الأمن. كما أن التحدي الثاني الذي قد يعرقل تحرك المشروع هو الاختلاف السياسي.

وذلك أنه إذا وُضعت في المستقبل خطة أخرى لتمديد الطاقة الكهربائية فسيترعقل هذا المشروع. على سبيل المثال ما حصل من اختلاف سياسي بين دولة طاجكستان وأوزبكستان لأجل إنشاء سد راغون لتوليد الكهرباء، وقد تسبب ذلك النزاع في توتر العلاقات بين البلدين لمدة 18 عاما.

تسعى باكستان في أن تُشرك روسيا كذلك ضمن مشروع "كاسا 1000"6، مع أن روسيا قد تحدثت بشأن المشروع مع أفغانستان وترغب في الاستثمار فيه بمبلغ 500 مليون دولار، وتُصدّر الكهرباء لكل من أفغانستان وباكستان. إلا أن طاجكستان لا ترغب في مشاركة روسيا في المشروع وتزعم أن طلب روسيا غير مناسب.

الخطر الثاني الذي قد يهدد مشروع "كاسا 1000" هو وعد الصين بمنح باكستان قدر 3.2 جيجا واط من الطاقة الكهربائية، مما سيكون له تأثير كبير على مشروع "كاسا 1000".

يمكن القول بأن قدر 1300 ميغا واط من الطاقة الكهربائية من مشروع "كاسا 1000" سترسل إلى باكستان، وتمدد أفغانستان ببقية الطاقة. إلا أن الحكومة الأفغانية قررت في الآونة الأخيرة عدم تقبل مقدار 300 ميغا واط وذلك لأن السعر مرتفع يساوي السعر في البلدان الأخرى. وإذا توفرت مصادر رخيصة للطاقة الكهربائية لباكستان فإن مشروع "كاسا 1000" سيتضرر بالتأكيد.

<sup>4</sup> <https://main.dabs.af/News/NewsDetail/3154>

<sup>5</sup> [http://www.europarl.europa.eu/thinktank/en/document.html?reference=EPRS\\_BRI\(2015\)571303](http://www.europarl.europa.eu/thinktank/en/document.html?reference=EPRS_BRI(2015)571303)

<sup>6</sup> <https://tribune.com.pk/story/1194194/bolstering-cooperation-pakistan-invites-russia-join-casa-1000/>

<sup>7</sup> <https://main.dabs.af/News/NewsDetail/345>

<sup>8</sup> [https://www.researchgate.net/publication/284205684\\_A\\_study\\_on\\_the\\_risk\\_management\\_of\\_the\\_CASA-1000\\_project](https://www.researchgate.net/publication/284205684_A_study_on_the_risk_management_of_the_CASA-1000_project)

في شهر مايو من عام 2016م بدأت أعمال مشروع "كاسا 1000" في طاجكستان، ومن المتوقع أن تكتمل أعمال المشروع في عام 2022م.

من العوامل التي ساعدت على تفعيل مشروع "كاسا 1000" الإجماع والدعم الدولي تجاه المشروع،، حيث يتم تمويل المشروع من قبل البنك الدولي وبنك التنمية الآسيوي وتمويل الحكومة الأمريكية USAID. إذا أرادت دول العالم أن تنهض أفغانستان على أقدامها وتخطو خطوات نحو التطور فعليها - بالإضافة إلى الدعم المالي والتقني لإنشاء سدود توليد الكهرباء - أن تمنع الدول التي تضع العراقيل أمام بناء هذه السدود في أفغانستان وأن يساندوا أفغانستان في هذا الصدد بتعزيز موقفها القانوني.

وذلك لتصير أفغانستان جسرا ومعبرا اقتصاديا للدول الأخرى. إن دولة باكستان لديها عجز في الطاقة بمقدار 5000 ميغا واط، فإذا استطاعت الحكومة الأفغانية أن تُشَيِّ - عبر المساعدات الدولية - سدود توليد الطاقة الكهربائية فسيُتاح لها تصدير الطاقة إلى باكستان، وهذا سيكون له تأثير إيجابي كبير على الوضع الأمني الإقليمي، والتنمية الاقتصادية والمجتمعية الشاملة وكذا العلاقات الودية بين البلدين. كما أن باكستان ستحصل على الطاقة المُصدَّرة من أفغانستان بسعر زهيد.

## محدودية الحصول على المعلومات في أفغانستان



في تاريخ 4/فبراير/2020م قدمت نحو 30 منصة إعلامية بيانا اعتراضيا موقعا حيا ما سمّته بالمحدودية الشديدة في الحصول على البيانات والمعلومات. ورد في البيان: "كان لأفغانستان سير نزولي في السنوات الأخيرة في مجال نشر المعلومات والبيانات والحصول عليها" (1) كما ورد: "إن لدى الحكومة تعاملا مزدوجا تجاه قانون حق الوصول إلى البيانات والمعلومات وحماية شبكات الإعلام الحرة، وآخر مثال على ذلك تعميم البث المرئي لحفل انضمام الحكومة الأفغانية إلى الائتلاف الدولي لحماية حرية الإعلام." (2)

وورد كذلك: "مشكلة الحصول على المعلومات فاشية في جميع قطاعات الحكومة. إلا أن بعض المراكز هي الأشد تعميما وتكتما على البيانات منها المحكمة العليا، والنيابة العامة، والأمن الوطني، وإدارة التأمين الوطنية، ومكتب رئيس الجمهورية، ووزارة الخارجية، ووزارة المالية، والبنك المركزي، ووزارة الدفاع الوطني، ووزارة الداخلية، ووزارة الصحة العامة." (3)

في رد على البيان المذكور، قال مستشار رئيس الجمهورية في شؤون العلاقات العامة والإستراتيجية إن الحكومة مستعدة لدراسة معالجة هذا الاعتراض. كما طالب المنصات الإعلامية بأن تحدد الجهة والموقف الواقعيين في الخطأ. وأضاف إن المتحدثين باسم القصر الرئاسي وحدهم قدموا معلومات لنحو 10387 قضية للمنصات الإعلامية. (4) ارتفعت الأصوات المعارضة على محدودية نشر المعلومات في حين أن قادة الحكومة الأفغانية السابقة والحكومة الحالية تعدّ حرية التعبير إحدى منجزاتهم وأبدوا حمايتهم لحرية التعبير دائما. في هذا التحليل سنسلط الضوء على مشكلة الحصول على المعلومات، والحلول المقترحة في ظل الدستور وقانون الإعلام العام.

### حق الحصول على المعلومات في إطار قوانين البلد

وفق بنود الدستور وقانون الإعلام العام بأفغانستان فإن جميع المواطنين يحق لهم الحصول على المعلومات والبيانات، إلا في حال كون مشاركة البيانات المطلوبة سيهدد المصالح الوطنية، أو الاستقلال أو حقوق الأفراد. تفيد المادة رقم

خمس من الدستور: "يحق لمواطني أفغانستان أن يحصلوا على المعلومات والبيانات، وفق أحكام القانون." (5) كما نرى ضمان حق الوصول إلى المعلومات وعدم وضع القيود والحدود أمام هذا الحق في المادتين رقم 1 و 2 من قانون منصات الإعلام، على النحو التالي:

"لكل شخص حقه في حرية الفكر والتعبير. ويشمل هذا الحق طلب المعلومات والبيانات والحصول عليها ونقلها في حدود أحكام القانون دون تدخل أي جهة ودون وضع حدود أو تهديدات من قبل المسؤولين الحكوميين. كما أن هذا الحق يشمل النشاط الحر ونشر المعلومات وتوزيعها والحصول عليها."

"تحمي الحكومة منصات الإعلام وتقويتها وتضمن لها عملها. لا يحق لأي شخصية حقيقية أو حكومية بما في ذلك الحكومة والإدارات الحكومية أن تمنع أو تحجب أو تعتم أو تحد من الأنشطة الحرة للمنصات الإعلامية الإخبارية أو التوعوية، كما لا يحق للحكومة أن تتدخل في شؤون النشر الخاصة بمنصات الإعلام العامة والتوعوية..." (6)

كما يُبَيّن حق طلب المعلومات من الإدارات الحكومية وإجابة الدوائر الحكومية على هذا الطلب، في المادة الخامسة من قانون الإعلام العام: "يحق لكل شخص أن يطلب المعلومات وأن يحصل عليها. تقدم الحكومة المعلومات للشعب عند طلبهم لها..." (7) إلا أنه قد وُضِعَ لذلك شرط في تكملة المادة الخاصة من قانون الإعلام العام للبلد: "إلا في حال كون المعلومة المطلوبة سرية ويضر كشفها بالأمن والمصالح الوطنية واستقلال أرض البلد أو بحقوق الآخرين." (8) كما ورد في المادة الخمسين من الدستور ما نصه: "لا حدود لهذا الحق إلا ما كان فيه ضرر على حقوق الآخرين أو على الأمن." (9)

### ثقافة التكتّم

للأسف انتشرت ثقافة التكتّم على المعلومات المخزنة في الإدارات المختلفة منذ أزمنة طويلة، ويرى الرؤساء والمرؤوسون أنهم مكلفون بالحفاظ على سرية المعلومات.

بعد استلام حامد كرزاي لزام رئاسة البلد عام 1382هـ ش تطور قطاع الإعلام في أفغانستان تطوراً كبيراً. حيث تنشط اليوم مئات المنصات الإعلامية المرئية والإذاعية والتحريرية في كل أنحاء أفغانستان. مع التطور الكمي للمنصات الإعلامية في أفغانستان إلا أن جانب الجودة ما زال في مستوى متدنٍ، ومن جملة المشكلات المتعلقة بالجانب النوعي مشكلة الحصول على المعلومات.

مع ما يُقال من وجود أفضل القوانين المتعلقة بالإعلام في أفغانستان، إلا أننا نسمع بعد كل فترة شكوى من منصات الإعلام تتهم الإدارات الحكومية بالحد من نشر المعلومات والحصول عليها، وكان من آخر هذه الشكاوي البيان الاعتراضي الموقع من 30 وكالة إعلامية خاصة، مرئية وإذاعية ودور نشر

الإعلام يلعب دور الجسر الوسيط بين الحكومة والشعب، بعبارة أخرى: توصل وسائل الإعلام متطلبات الشعب إلى الحكومة، وتُنبئ الشعب عن أحوال الحكومة. إذا تم تقييد عملية الحصول على المعلومات التي يسمح القانون بالحصول عليها، فستغدوا وسائل الإعلام عاجزة إن أداء مهمتها في توعية الشعب بما يحتاجون إليه من معلومات وبيانات.

مع الأسف لا تقتصر مشكلات الوكالات الإعلامية في عدم الحصول على المعلومات وحسب، وإنما تواجه الوكالات الإعلامية صعوبات أمنية كذلك.

اللوائح المصوّبة حديثاً في مجلس الوزراء تهدف إلى الحفاظ على أمن الإعلاميين، وحقوقهم الحرفية والوظيفية. وسيظهر الزمان مدى تنفيذ ما في اللوائح من قوانين تساعد المراسلين في عملهم. بوده و استفاده ا مطالب أن با ذكر منبع مجا

### حلول مقترحة

هناك دول كثيرة في العالم يُعد فيها الحصول على المعلومات ممنوعاً أو مقيداً. في تاريخ أفغانستان، مرت فترات مُنع فيها الحصول على المعلومات، ومرت فترات قُيّدت فيها عملية الحصول على المعلومات. إلا أنه لحسن الحظ مر عقدان من الزمن على السماح بحرية التعبير في البلد، وصار الحصول على المعلومات متاحاً للإعلام إلى حدٍ ما. إلا أن هذه الفترة كذلك تشهد بين الفترة والأخرى بروز اعتراضات من الوكالات الإعلامية تتهم فيها الحكومة بتقييد عملية الحصول على المعلومات.

1- أول حلّ يكمن في التنفيذ الكامل للدستور وقانون المنصات الإعلامية العامة في أفغانستان، من قبل الحكومة ومن ثم من قبل الوكالات الإعلامية. وذلك لأن انتهاكات الحكومة في هذا الصدد إنما أتت من عدم التقيد بالقانون، ووفق الدستور وقانون المنصات الإعلامية العامة في أفغانستان فإن الحكومة لا تُطالب باجتنب تقييد الحصول على المعلومات فحسب وإنما تُطالب كذلك بتسهيل عملية الحصول على المعلومات بالقدر اللازم.

2- الحل الثاني يكمن في استمرار الوكالات الإعلامية في كفاحها ومطالبتها السلمية بحقوقها، ما لم يُفعل حقها في الوصول إلى المعلومات والبيانات وفق ما ينص عليه الدستور الأفغاني وقانون المنصات الإعلامية العامة.

3- والأهم من ذلك كله تخلي الإدارات الحكومية والقطاع الخاص عن ثقافة التكتّم والتعتيم والعمل على نشر ثقافة الحصول على المعلومات كحق ومبدأ أساسي. لقد أثبت الواقع المعاصر أن الحصول على المعلومات يُؤثر تأثيراً إيجابياً على المنصات الإعلامية والتنمية الشاملة في البلد. لا شك أن نشر هذه الثقافة سيطلب وقتاً. أولاً يتوجب على الحكومة أن تنشر هذه الثقافة في إداراتها الداخلية وتعين المسؤولين والموظفين في مجال مشاركة المعلومات مع الوكالات الإعلامية. ثانياً ينبغي على المنصات الإعلامية أن تستغل المعلومات والبيانات على أحسن وجه وأن تلعب دورها الإيجابي في هذا الصدد.

### المصادر

<https://ariananews.co>

<https://www.gmic.gov.af/dari/index.php>

نستقبل آرائكم واقتراحاتكم لتطوير هذه النشرة.

تواصل معنا:

البريد الإلكتروني: [info@csrskabul.com](mailto:info@csrskabul.com) - [csrskabul@gmail.com](mailto:csrskabul@gmail.com)

الموقع: [www.csrskabul.com](http://www.csrskabul.com) -- [www.csrskabul.af](http://www.csrskabul.af)

الهاتف المكتب: + 93 (0) 784089590

